



تحدّث وسائل الإعلام الروسية، في الآونة الأخيرة، عن عودة 1.2 مليون لاجئ سوري منذ حصول التدخل العسكري الروسي المباشر إلى جانب نظام بشار الأسد الذي كان على وشك السقوط. وأثار العدد استغراب أوساط دولية على صلة بمتابعة هذا الملف الذي يقدم إحصائيات موثقة لعدد اللاجئين السوريين في دول الجوار، والذي يقدر بحوالي 5,6 مليون، منهم قرابة 3,5 في تركيا عاد منهم خلال العام الماضي نحو 50 ألفا نحو مناطق "درع الفرات" في صورة أساسية، وذلك لأسباب تتعلق بتوفّر الأمان وغياب سلطة النظام، ويأتي بعد ذلك العائدون من الأردن، وهم قرابة 15 ألفا، ولي NAN أقل من ألف.

لروسيا مصلحة أساسية في عودة اللاجئين السوريين، وإذا لم يتم ذلك، لا سبيل أمامها لإقناع الدول الكبرى، وبعض دول المنطقة للمشاركة في إعادة الإعمار في سوريا. ومن دون هذه الورقة، سيبقى كل في مكانه وعلى حاله، ولن تتمكن موسكو من التقدّم إلى الأمام خطوة واحدة، خصوصاً أنها غير قادرة مالياً على القيام بالمهام وحدها، بسبب الكلفة العالية التي تحتاج مئات مليارات الدولارات.

وتبحث روسيا من خلال إعادة الإعمار عن تعويض جزء من خسائرها الاقتصادية في سوريا، وإطلاق ورشة دولية تبث الحياة في بنية النظام الذي صار على الأرض منذ عدة سنوات، ولم تعد لديها القدرة على الحركة، وإن لم تتمكن روسيا من إقناع الدول الكبرى المانحة، فإن مشروعها سوف يمضي إلى طريق مسدود، وهذا ما تدركه الأطراف الغربية، الولايات المتحدة وأوروبا، وهي تساوم موسكو عليه، وتضع شرط مشاركتها في التمويل إطلاق عملية سياسية على أساس تحديد مستقبل الأسد وبقاءه في السلطة مدة محددة دستورياً.

ومع أن ورقة اللاجئين ذات قيمة عالية لروسيا، فإنها لا تفعل بما فيه الكفاية، من أجل توظيفها على نحو مناسب، وهي تبدو إلى اليوم كأنها تعمل وفق رؤية النظام لهذا الملف الذي يعد أحد أكثر الملفات خطورةً في المسألة السورية. وليس سراً أن

النظام يريد عودة لاجئين لا يشكلون له صداعا، ويخدمون أهدافه القريبة والبعيدة، ومن دون ضمانات قانونية أو سياسية، وهو بذلك لا يتحمل أي نوع من المسؤولية عن الحرب التي شنها سبع سنوات ضد الشعب السوري، وقد تصرف النظام على هذا الأساس بخصوص اللاجئين الذين عادوا إلى المناطق التي يسيطر عليها، ومثال ذلك الذين عادوا من لبنان ضمن تسويات مسبقة، لكن النظام أعاد اعتقال الشباب، ووجه كثيرين منهم إلى الحرب على الجبهات لقتال المعارضة المسلحة، الأمر الذي لم يشجع أحدا على العودة، على الرغم من الضغوط التي يتعرض لها اللاجئون في لبنان والأردن، وهم يفضلون الحياة القاسية والعنصرية على العودة إلى مناطقهم للعيش في ظل النظام.

يخاف النظام والروس وإيران من عودة كثيفة للاجئين، حيث تترتب على ذلك وقائع جديدة على الأرض، يمكن أن تهزم المعادلات التي تم فرضها بالقوة المسلحة على الصعيد الديمغرافي، ورسم خريطة طائفية جديدة. وإذا اقتربت العودة بضمانات أمنية وسياسية، فإن النظام والروس والإيرانيين لن يكونون في وسعهم التحكم بمسار التطورات، وهنا العقدة الأساسية في ظل التصلب الغربي، وإصرار بلدان ذات نقل مالي كبير، ومستقبلة أساسية للاجئين، مثل ألمانيا على الضمانات الأمنية والسياسية، فهي، من جهة، لا تستطيع أن تضغط على اللاجئين بالعودة من دون ضمانات، ومن جهة ثانية، ليست معنية بتمويل مشروع روسيا في سوريا، وهذا ما تبلغه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من المستشار الألمانية أنجيلا ميركل أخيرا.

ورقة اللاجئين من أخطر الأوراق للضغط على الروس. ولذا على المجتمع الدولي توظيفها على نحو سليم، من أجل إنتاج عملية سياسية تحت إشراف دولي.

المصادر:

العربي الجديد